

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة التي أشرنا فيها إلى استهداف الجماعات الإرهابية المسلحة للمنشآت النفطية والغازية في الجمهورية العربية السورية، أود أن أنقل إليكم قائمة بالاعتداءات التي وقعت خلال الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث تسببت في خسائر مادية كبيرة وتعطيل بعض هذه المنشآت عن العمل:

- قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باستهداف محيط محطة محرقة الغازية، مما أدى إلى تعرض خط دخول الغاز والسخانات إلى عطل وتسرب الغاز منه
- قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر بتفجير لغم بسيارة تعود للشركة السورية للنفط على الطريق العام لحقول الرميلان، مما أدى إلى استشهاد خمسة عمال
- قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر بهجوم عنيف وإطلاق قذائف صاروخية على محيط حقل المهر في منطقة تدمر
- قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر بإطلاق قذائف على فرع محروقات حلب، مما أدى إلى استشهاد مهندس
- قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر بالهجوم وبأعداد كبيرة على مدينة تدمر وإطلاق قذائف على المحطة الرابعة، مما أدى إلى أضرار كبيرة فيها



• قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر بإطلاق قذائف صاروخية على المصفاة المستحدثة في دير الزور، مما أدى إلى وقوع أضرار كبيرة فيها وتعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن سلوك بعض الدول، التي باتت معروفة للجميع، بتقديم الدعم المباشر للتنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، يمثل انتهاكا فاضحا لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، لا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي تلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجماعات الإرهابية وعناصرها.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد على استمرارها في ممارسة التزاماتها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته من خلال اتخاذ إجراءات فورية بحق الدول الداعمة للجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، اتساقاً مع قراراته ذات الصلة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر

القائم بالأعمال بالنيابة